

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



A/41/315  
E/1986/71  
29 April 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : RUSSIAN

المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت  
التعاون الاقليمي

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والاربعون  
البنود ١٢ و ٣٩ و ٧٠ و ٨١ من  
القائمة الاولى\*  
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
مسألة السلم والاستقرار والتعاون  
في جنوب شرقي آسيا  
استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق  
بتعزيز الامن الدولي  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة الى الامين العام  
من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا نص البيان الذي أصدرته الحكومة السوفياتية في  
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ .

وسأغدو ممثنا لدى إتخاذكم الترتيبات لتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية  
من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٢ و ٣٩ و ٧٠ و ٨١ من القائمة الاولى ،  
وفي إطار البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي  
والاجتماعي لعام ١٩٨٦ .

(توقيع) ي. ف. دوبينين

A/41/50/Rev.1 \*  
E/1986/100 \*\*

## المرفق

### بيان صادر عن الحكومة السوفياتية في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٦

يمر العالم بمرحلة مضطربة حرجة من مراحل نموه تقتضي توافر الإرادة السياسية ، وإتباع نهج جديد ، وإتخاذ قرارات بعيدة المرامي وإجراءات عملية من أجل تحسين الحالة الدولية بصورة جذرية . والآن هو موعد تعلّم الفن العظيم المتمثل في التعايش على ظهر الأرض وفي مناطق محددة منها بوجه خاص .

إن إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - وهو يدعو إلى الإنفراج ، والقضاء التام على الأسلحة النووية بحلول نهاية هذا القرن ، وإقامة نظام شامل للأمن الدولي ، وتنمية التعاون ، وهذه اقتراحات عبّرت عنها بوضوح وثائق المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفياتي - ليأخذ أيضا في إعتباره تماما مصالح بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، حيث تحدث عمليات هامة لا يمكن إلا أن تؤثر على مواقف الإتحاد السوفياتي ، بومفه إحدى الدول الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وعلى مواقف أصدقائه وحلفائه ، وكذلك على مصالح السلم والأمن الدوليين .

وفي ظل الأوضاع الراهنة ، يلزم بشكل خاص إظهار ضبط النفس المتبادل ، وعدم السماح بحدوث أي أعمال من شأنها أن تعكّر المناخ السياسي في هذه المنطقة من العالم أو تعرقل تعزيز وتنمية ما تشهده المنطقة ذاتها من عمليات إيجابية تساعد على استمرار الحوار والبحث عن طرق لتحسين الحالة الدولية .

وعلاوة على ذلك ، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها يرتكبون الأعمال التي تؤدي إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة . وبعض الدوائر السياسية في الولايات المتحدة واليابان لا تتصور مستقبل منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلا في إطار المواجهة بين مختلف البلدان . وهي في واقع الحال تجري ، تحقيقا لهذا الهدف ، محاولات لإقامة هيكل وآلية لما يطلق عليه اسم "إتحاد المحيط الهادئ" ، الذي يمكن تحويله في المستقبل إلى تجمع إقليمي منعزل ، بل وإلى تكتل عسكري آخر .

وعلى ما يتضح ، فإن منشئي "إتحاد المحيط الهادئ" لا يظهرون ، وهم ينتقلون إلى مرحلة أعلى لانتخاب تشكيل المشتركين المحتملين ، إهتماما بكون التنظيم المزمع يمثل فعليا محفلا تمثيليا لمناقشة وحل المشاكل الإقتصادية التي طال عهدها ، وكذلك لتغيير هيكل العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية المجففة بالمنطقة .

وقد شهد العالم في مناسبات عديدة من قبل كيف كان ستار المساعدة والتعاون في الميدان الإقتصادي والعمليات الموضوعية لتدويل وتكامل الإقتصاد العالمي يستخدم في تنفيذ وتعزيز الخطط الإمبريالية الرامية الى إنشاء تكتلات عسكرية ووضع "معاهدات للدفاع المشترك" وما إلى ذلك .

إن الحكومة السوفياتية ترى أنه مالم يوقف سير الاحداث هذا في المنطقة التي تلتقي وتتداخل فيها مصالح العديد من الدول فمن الممكن أن يؤدي هذا الى تزايد خطير في حدة التوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

إن تنمية التعاون العادل المتاح للجميع ، لا المواجهة بين الدول ، هي التي يمكن ، بل وينبغي ، أن تصبح أساسا للعلاقات الودية وتعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب في هذا الجزء من العالم وفي سائر أجزائه . وفي إطار هذا النهج ، الذي يحقق المصلحة لجميع الشعوب ، لن يكون هناك مجال لإنشاء التكتلات أو التكتلات المضادة ، كما لن يكون هناك مجال لإنشاء أي نوع من "المحاور" أو "المثلثات" ، أو تشكيل تجمعات مقصورة على البعض ، أو تعزيز الحمائية والتدابير التمييزية لدى ممارسة العلاقات التجارية والاقتصادية .

وترى الحكومة السوفياتية أنه على الرغم من إختلاف النظم السياسية والايديولوجيات ووجهات النظر ترتبط شعوب منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمصالح حيوية مشتركة . وفي ظل تزايد اعتماد الدول بعضها على البعض ، يصبح من المعوية بمكان ، إن لم يكن من المستحيل تماما ، أن تتمكن البلدان من حل مشاكلها وكل منها بمفرده في إطار مجموعات منعزلة . لذلك ، يتعين توحيد الجهود البناءة لجميع دول المنطقة بصرف النظر عن بنيانها الإجتماعي-السياسي .

إن القضاء على الاسلحة النووية والكيميائية ، بحلول نهاية القرن الحالي ، ومنع تسليح الفضاء الخارجي ، كما يقترح الإتحاد السوفياتي ، من شأنهما تجنب شعوب العالم أجمع ، وبالتالي شعوب منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، الخوف من خطر الاسلحة النووية والكيميائية ، كما أن من شأنهما تغيير الحالة الراهنة بصورة جذريية ، وتطوير أمن الدول الى مستوى جديد ، والمساعدة على إيجاد ظروف مواتية لتنمية التعاون المتبادل النفع .

ويقترح الإتحاد السوفياتي أيضا استخدام المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف ، كوسيلة لحل القضايا المتنازع عليها ولتحقيق تفاهم أفضل وبناء الثقة ، الأمر الذي يخلق الشروط الأولية لعقد ندوة لعموم آسيا للبحث المشترك عن الحلول البتّاءة . ويمكن الاعداد لمؤتمر منفصل لبلدان حوض المحيط الهادئ وعقده بصورة مناسبة من أجل النظر في مسائل الأمن ، بما في ذلك الأمن الاقتصادي . وإذا أخذنا في الاعتبار الامكانيات التي تتمتع بها بلدان حوض المحيط الهادئ في المجالين السياسي والاقتصادي ، فإن عقد مثل ذلك المؤتمر - الذي يجب الاهتمام بمسألة صدور قرارات هامة عنه - سيكون حدثا رئيسيا بالنسبة للمنطقة وسيكون له أثر ايجابي على الحالة في العالم ككل .

واقرار تدابير بناء الثقة وتقليل أنشطة الاساطيل البحرية في المحيط الهادئ سيكون لهما أثر مساعد على الاستقرار .

وسوف يرحب الاتحاد السوفياتي باقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وقد لقي قرار دول جنوبي المحيط الهادئ اعلان اعتبار تلك المنطقة منطقة لا نووية قبولا ايجابيا للغاية في الاتحاد السوفياتي .

وغني عن القول أن جميع دول المحيط الهادئ التي ترغب في ذلك يجب أن تشترك في بحث مسائل الأمن في حوض المحيط الهادئ وفي وضع الحلول . وقد تقدم عدد من الدول فعلا بمقترحات مختلفة تهدف الى تعزيز الأمن في تلك المنطقة . وهذه المقترحات تستحق عناية جادة .

ويعطي الاتحاد السوفياتي الأولوية في تحقيق المهام الشاملة المتعلقة بالاسراع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة سيبيريا والشرق الاقصى ، التي هي جزء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ولقد طور الاتحاد السوفياتي علاقات تجارية واقتصادية ثابتة وذات نفع متبادل مع كثير من الدول في المنطقة . والواقع أن نمو القاعدة الصناعية والزراعية ، واكمال بناء خط سكة حديد بايكال - أمور ، واستثمار المكامن جد الفنية بالنفط والغاز ، والفحم وغيره من مصادر الطاقة ، والاستغلال الاقتصادي للموارد الخشبية الجديدة في المنطقة ، تخلق في مجملها المتطلبات الأساسية المادية الهامة والاضافية لاشتراك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اشتراكا نشط في عملية التقسيم الدولي للعمل ، وفي التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني مع بلدان آسيا والمحيط الهادئ .

.../...

ويقترح الاتحاد السوفياتي على جميع البلدان ذات الاهتمام بذلك الجزء من العالم أن تبدأ في تبادل الآراء على نطاق واسع فيما يتعلق بتطوير التعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والثقافي على نحو عادل ثابت محقق للنفع المتبادل ، ومجالات مثل ذلك التعاون يمكن أن تشمل تطوير القدرة الانتاجية ، وتدريب الكوادر ، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة ، بما في ذلك الطاقة النووية ، وتحسين وسائل النقل والاتصالات ، وبروز أشكال جديدة من التعاون التجاري والاقتصادي والمالي مع إيلاء المراعاة الواجبة لمصالح البلدان النامية في المنطقة ، وتبادل البحوث والمعلومات العلمية والعلمية والتقنية ، واستحداث التدابير لحماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الحية والمعدنية للبحار والمحيطات ، والاستكشاف السلمي للغضاء الخارجي من أجل منفعة الجميع ، والعمل المشترك في مجالي الطب والصحة العامة ، والعمل المشترك في مجال الاستجابة للكوارث الطبيعية ومن أجل إزالة آثارها .

ومن الواضح أن هذه المشاكل المعقدة ، والمختلفة والضخمة تستدعي الاعتماد المشترك للمشاريع والبرامج الكبيرة والطويلة الأجل ، ومشاركة جميع البلدان المعنية في تنفيذها . وقد يكون من الممكن النظر في الاقتراحات المتاحة في إطار آليات الأمم المتحدة الموجودة ، لا سيما في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

إن الاتحاد السوفياتي مقتنع اقتناعا راسخا بأن تطوير التعاون الواسع النطاق ، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، فيما بين جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ ، بغض النظر عن الاختلافات القائمة بين نظمها الاجتماعية ، هو أمر يتماشى مع المصالح الجوهرية لدول تلك المنطقة ، وسوف يعزز إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي عادل . إن بلدنا مستعد لأن يقوم بدور نشط للغاية في مثل هذا التعاون السلمي في المنطقة ، وأن يستخدم من أجل ذلك الغرض الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية التي في حوزته .

إن توطيد علاقات حسن الجوار والصداقة بين جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ ، وتوحيد مساعيها في البحث المشترك عن الحلول البتاء لمشاكل آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، لن يكون لهما مجرد أثر موات على الحالة في تلك المنطقة ، بل سوف يسهمان أيضا في صون السلم العالمي وتعزيزه .

-----